International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)
IJFAES
September 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

تأثير الإنفاق الحكومي في الـنموّ الاقتصادي في سلطـنة عمان

عبد الله بن حميد بن سالم البادي
طالب ماجستير، كلية التجارة، جامعة البريمي، سلطنة عمان

أيمن أحمد الشهاب
أستاذ مساعد، كلية التجارة، جامعة البريمي، سلطنة عمان
ayman@uob.edu.om

ملخص البحث:

ينطوي فهم العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على أهمية كبرى لأن هذه العلاقة معقدة، ففي حين أن الاستثمارات الموجهة بشكل جيد تساهم في تكوين بيئة أكثر ملائمة لازدهار الأعمال وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي، إلاَّ أن الإنفاق المفرط قد يؤدي إلى التضخم ومزاحمة القطاع الخاص وإعاقة النمو. تسعى هذه الدراسة إلى تحديد تأثير النفقات العامة (النفقات الاستثمارية، النفقات الجارية، الإسهامات والنفقات الأخرى) في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان، باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة ما بين عامي 2010 إلى 2022م، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الكمي التحليلي من خلال تكوين وتقدير نموذج قياسي ومن ثم اختباره باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) الخاص بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) لتحديد التأثيرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل للنفقات العامة على النمو الاقتصادي من خلال برنامج (EViews 13). تُظهر نتائج التحليل وجود علاقة تأثير طويلة الأجل وقصيرة الأجل للنفقات الحكومية الاستثمارية في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان خلال فترة الدراسة. كما تشير النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للنفقات الحكومية الجارية، والإسهامات والنفقات الحكومية الأخرى لا في الأجل القصير، ولا في الأجل الطويل. توصي الدراسة صانعي القرار في سلطنة عمان بمجموعة من التوصيات ومن أهمها التركيز على النفقات الاستثمارية وخصوصاً مشاريع البنى التحتية التي تحسّن الإنتاجية والابتكار، والقدرة الإنتاجية والتنافسية طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: سلطنة عمان، الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL).

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)

IJFAES
September 2024

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

The Effect of Government Spending on Economic Growth in the Sultanate of Oman

Abdullah bin Hamid bin Salem Al Badi
Master's student, College of Business, University of Buraimi, Sultanate of Oman

Ayman Ahmed Al-Shehab
Assistant Professor, College of Business, University of Buraimi, Sultanate of Oman
ayman@uob.edu.om

Abstract:

Understanding the relationship between government spending and economic growth is crucial because it is complex. While well-directed investments create a more favorable environment for businesses to thrive and thus stimulate economic growth, excessive spending may lead to inflation and crowd out the private sector, accordingly, hindering growth. This study seeks to determine the effect of public expenditures (investment expenditures, current expenditures, contributions, and other expenditures) on the Sultanate of Oman's economic growth, using quarterly data from 2010 to 2022. The study relies on the descriptive approach and the analytical quantitative approach by forming and estimating a standard model and then testing it using the bounds test of the Autoregressive Regression of Distributed Lags (ARDL) methodology to determine the long-term and short-term effects of public expenditures on economic growth through EViews 13. The results of the analysis show that there is a long-term and short-term effect of government investment expenditures on economic growth in Oman during the study period. The results also indicate that there is no significant effect of current government expenditures, contributions, and other government expenditures, neither in the short term nor in the long term. The study recommends a set of recommendations for decision-makers in Oman, the most important of which is to focus on investment

expenditures, especially infrastructure projects that improve productivity, innovation, productive capacity, and long-term competitiveness.

Keywords: Sultanate of Oman, Government Spending, Economic Growth, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model.

المقدمة

يُعد النموّ الاقتصادي موضوعاً ذا أهمية كبيرة في علوم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية، إذ يُعدّ مؤشراً على تحسّن الوضع الاقتصادي للبلاد، وقدرتها على تحقيق مزيد من الرفاهية والازدهار لمواطنيها. ومن فوائد النمو الاقتصادي وآثاره الإيجابية أنه يزيد المقدار المتاح للأفراد من السلع والخدمات، ويعمل على رفع رخاء الأفراد بواسطة رفع نسب الأجور والمردود، والزيادة في الإنتاج. ويعمل أيضاً على زيادة الناتج القومي.

تُولي حكومة سلطنة عمان اهتماماً كبيراً بالنموّ الاقتصادي، إذ تسعى الحكومة إلى التنويع الاقتصادي عن طريق تنفيذ عدة خطوات تشمل مجموعة من السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لأولوية التنويع الاقتصادي، والاستدامة المالية، وعدة برامج مقترحة موزعة وفقاً لهذه الأهداف بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي في السلطنة. كبرنامج الإنسان والمجتمع، وبرنامج الاقتصاد والتنمية، وخطة عمل البيئة المستدامة، وبرنامج الحوكمة والأداء المؤسسي كما وردت في خطة التنمية الخمسية العاشرة (منشورات وزارة الاقتصاد العمانية، 2020).

كما يُمثّل الإنفاق الحكومي جزءاً أساسياً من النشاط الاقتصادي لأيّ دولة، وهو الإنفاق الذي تقوم به الحكومة في سبيل قضاء منافع الأفراد، وإنجاز أهدافها. تشمل هذه النفقات مجموعة واسعة من الأنشطة والبرامج، كإنشاء وصيانة البنى التحتية العامة، التعليم، الصحة، الدفاع، الضمان الاجتماعي، وغيرها. وشهدت ساحة البحث العلمي خلال العقود الخمسة المنصرمة بزوغ العديد من الدراسات تناولته بالبحث والتحليل، ومن زوايا متعددة، وخاصة لناحية الآثار التي يتركها هذا الإنفاق على عدة مجالات بقصد رئيسٍ هو تشخيص المجالات التي يؤثر فيها، وطبيعة هذا التأثير، لغرض تجنب التأثيرات غير المطلوبة، وتفعيل التأثيرات المفضلة. وفي هذه الدراسة ستتناول تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)
IJFAES
September 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

مشكلة الدراسة

تدعو المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد، التي أسسها آدم سميث، بشكل عام إلى تدخل الحكومة المحدود في الاقتصاد. فهم يعتقدون أن الأسواق كفؤة بطبيعتها وقادرة على التنظيم الذاتي، وأن التدخل الحكومي يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي. (عمارية،2018). بينما تفترض المدرسة الاقتصادية الكينزية المعترف بها على نطاق واسع، أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي، لا سيما خلال فترات الركود الاقتصادي. فمن خلال ضخ الأموال في الاقتصاد، يمكن للحكومات زيادة الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وزيادة الإنفاق الاستهلاكي. يشير هذا المفهوم، المعروف باسم "التأثير المضاعف"، إلى أن الوحدة النقدية الواحدة التي تنفقها الحكومة يمكن أن يكون لها تأثير مضاعف على الاقتصاد، مما يولد نشاطاً اقتصادياً إضافياً، ومع ذلك، فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ليست دائماً واضحة ومباشرة. ويمكن أن يؤدي الإنفاق الحكومي المفرط إلى عدد من النتائج السلبية كالتضخم ومنافسة القطاع الخاص. (سومية،2017).

تهدف الحكومة العمانية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، بتوجّه إستراتيجي يدعو الى اقتصاد مختلف ومستمر قائم على المعرفة والتقنية والابتكار، وبناء اقتصاد تنافسيّ متنوع ومتكامل قائم على استشراف المستقبل والابتكار، من خلال تبنّي أطر عمل متكاملة تضمن تحقيق التنافسية والاستيعاب للثورات الصناعية، وتحقيق الاستدامة المالية، وريادة الأعمال. والوصول الى مؤشر أداء وهو نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند أداء مستهدف بمؤشر 34% في العام 2030، وعند أداء مستهدف بمؤشر 25% في 2040 (منشورات وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040، 2019).

كما تستهدف الحكومة -من خلال الرؤية- تأمين قيادة اقتصادية ذات رؤية ثاقبة، وقدرة على التكيّف مع التغيرات، مدعومة بكفاءات بشرية متجددة تعمل ضمن نظام مؤسسي متكامل، لبناء مرجعية اقتصادية قوية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وكذلك إنشاء قيادة اقتصادية ذات كفاءة عالية، وصلاحيات مُلزمة، تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستجابة السريعة للاحتياجات التنموية، وذلك وفقاً لمؤشرات أداء محددة. والعمل على بناء إدارات عليا تُعنى بتطوير كفاءاتها بشكل مستمر، وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة في السوق، واحتياجاته المتغيرة. والوصول إلى نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند أداء مستهدف بمؤشر 5% في العام2030، والمحافظة على هذا المؤشر بأداء مستهدف في 2040 (منشورات وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040، 2019).

يلعب الإنفاق الحكومي دوراً أساسيّاً في النمو الاقتصادي، إذ أكدت دراسات متعددة سابقة وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج الإجمالي، وأشارت دراسة الشمري والدخيل (2019) إلى أن قوة العلاقة كانت معنوية للمتغيرات الإنفاق الحكومي والاستثماري، وعدم معنوية متغير الإنفاق العسكري، واتجاه العلاقة في الدراسة هو إيجابي. أما دراسة عمارية (2018) فقد أشارت إلى أن قوة العلاقة كانت قوية على المدى الطويل، واتجاه العلاقة كان تأثيراً إيجابيّاً كبيراً للإنفاق في التعليم والصحة، وسلبيّاً للإنفاق على الخدمات العامة. كما توصلت دراسة غانم (2022) إلى أن اتجاه العلاقة كان تأثيره إيجابيّاً للإنفاق الرأسمالي، والتعليم والصحة، وتأثيراً سلبيّاً للإنفاق الجاري والعسكري. وذكرت دراسة (Al Shahrani & Al Sadiq. 2014) أن اتجاه العلاقة كان إيجابيّاً على المدى الطويل بالنسبة للإنفاق بالاستثمار المحلي الخاص، والعام، والصحي، وايجابي في المدى القصير بالإنفاق الإسكاني.

تناقش هذه الدراسة مدى تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان، إذ لاحظ الباحثان أن هذا العنوان خضع للعديد من الدراسات التي توصلت إلى نتائج مختلفة، وغير حاسمة، من حيث تحديد العلاقة بين المتغيرين (الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي) واتجاهها إلى عدة نتائج حسب الدراسات، إذ تبين في دراسة كداوي (2005) ومداني(2015) أن العلاقة إيجابية وضعيفة. وتوصلت دارسة زنينة ومحمد (2019) إلى عدم وجود تأثير. كما تبيّن في دراسة الشمري والدخيل(2019) أن العلاقة كانت إيجابية معنوية للمتغيرات الإنفاق الحكومي والاستثماري، وكانت غير معنوية بالنسبة لمتغيّر الإنفاق العسكري. وأكدت دراسة عمارية (2018) أن العلاقة كانت قوية على المدى الطويل، واتجاه العلاقة كان تأثيراً إيجابياً كبيراً للإنفاق في التعليم والصحة، وسلبيّاً للإنفاق على الخدمات العامة. وتوصلت دراسة الشتيوي والبصير(2023) إلى أن العلاقة كانت ضعيفة قبل 2011، وقويّة بعد 2011، واتجاه العلاقة كان إيجابيّاً قبل 2011، وسالباً بعد 2011. وأكدت دراسة الوذاني (2021) أن اتجاه العلاقة كان له تأثير إيجابي في الإنفاق على الصحة والتعليم، وسلبي في الإنفاق على الخدمات العامة. وأكدت دراسة عبد الحفيظ (2023) أن اتجاه العلاقة كان له تأثير سلبيّ خلال الفترة (2000- 2019).

بناءً على ما سبق من تناقض نتائج الدراسات السابقة واختلافها بين البلدان، وبالنظر إلى ندرة الدراسات بهذا الخصوص في سلطنة عمان يتبين أن هناك حاجة لدراسة أثر الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان، وذلك لسدّ الفجوة البحثية الموجودة في هذا المجال.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)
IJFAES
September 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة ومدى تـأثير الإنفاق الحكومي (النفقات الاستثمارية- النفقات الجارية- الإسهامات والنفقات الأخرى) في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان في الأجل الطويل والأجل القصير.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في المخرجات التي تسعى للتوصل اليها، من خلال محاولة تحديد مستوى الإنفاق الحكومي الذي يحقق النمو الاقتصادي المتوافق مع رؤية عمان2040، وما ينبثق عنها من توصيات على أهمية توجيه الإنفاق الحكومي نحو قطاعات الاقتصاد المهمة التي تُدرّ دخْلاً وإيراداً للدولة، وذلك لتجنب حدوث عجز في الموازنة العامة، إذ إن توضيح تاثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي يعد ذا أهميةٍ كبيرة لتقليص هدر الأموال العامة، وتخفيف الدين العام، والوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي بما يتناسب مع سياسات السلطنة بخصوص الاستدامة المالية، وضبط حجم الدين العام في الحدود المعقولة والمتمثلة بتقليص حجم النفقات العامة دون المساس بالنمو الاقتصادي الكلي. ناهيك أن هذه الدراسة تُعد من الدراسات النادرة التي تبـحث في هذا الموضـوع في سلطنة عمان.

يأمل الباحثان أن تساعد نتائج هذا البحث صانعي القرار على تعزيز فهم التأثير المعقد للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي وبالتالي المساهمة في وضع سياسات مالية اقتـصادية مسـتنيرة للوصول إلى الإنفاق الحكومي الأمثل، وتحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي، وتوفير موارد الحكومة.

أسئلة الدراسة

للدراسة سؤال بحثي رئيس، وهو:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان؟

ويشتق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير النفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان؟
2. ما مدى تأثير النفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان؟
3. ما مدى تأثير الإسهامات والنفقات الأخرى في نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان؟

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)
IJFAES
September 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

فروض الدراسة وحدودها

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي) في سلطنة عمان عند مستوى دلالة (0.05).

وتنقسم هذه الفرضية الرئيسة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الجاري في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان عند مستوى دلالة (0.05).
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان عند مستوى دلالة (0.05).
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإسهامات والنفقات الأخرى في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان عند مستوى دلالة (0.05).
4. كما أن لهذه الدراسة الحدود التالية:
5. الحدود الموضوعية: تشمل المتغيرات المدروسة، المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) وأنواعه الثلاثة، وهي:(الإنفاق الجاري، والإنفاق الاستثماري، الإسهامات والنفقات الأخرى)، وعلى على متغير تابع واحد وهو (النمو الاقتصادي).
6. الحدود المكانية: ركزت الدراسة على سلطنة عمان.
7. الحدود الزمانية: تم دراسة بيانات سنوية من الفترة 2010 وحتى 2022، وذلك لأسباب تتعلق بتوافر البيانات، وتحييد أثار الأزمة المالية العالمية التي انتهت في سنة 2009.

منهج الدراسة

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الدراسات السابقة لجمع المعلومات المتعلقة بمشكلة وتساؤلات البحث ومن ثم المنهج الكمي التحليلي المستند الى تطوير نموذج قياسي للإجابة على تساؤلات مشكلة البحث باستخدام بيانات ربع سنوية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وذلك باتباع أسلوب تحليل الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) لتقدم استنتاجات ومقترحات تساهم في فهم تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان.

مصطلحات الدراسة

تتضمن الدراسة المصطلحات التالية:

1. المتغير المستقل: الإنفاق الحكومي: "هو مبلغ نقدي يصدر عن الذمة المالية للدولة يقوم بتنفيذه شخص عام، بهدف تحقيق نفع عام" (العامري والحلو،2020).

- الإنفاق الجاري: "يتمثل بالنفقات على الأجور والمرتبات، والإنفاق الجاري وغيرها، وشراء السلع، والخدمات للاستهلاك الجاري كالرواتب والأجور والمشتريات من المستلزمات السلعية الأخرى، والخدمية، ونفقات الصيانة، والتحويلات الجارية كالإعانات والمساعدات، التحويلات الجارية للخارج فوائد الدين العام، فوائد الديون الجارية" (العامري والحلو، 2020).
- الإنفاق الاستثماري: "هو الإنفاق العام الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة، ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة. ويتمثل هذا الإنفاق في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية". (ناشد وسوزي،2008).
- الإسهامات والنفقات الأخرى: وهي عبارة عن: "مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية، دعم فوائد القروض التنموية والسكنية، دعم قطاع الكهرباء، دعم السلع الغذائية الأساسية، دعم المنتجات النفطية، دعم قطاع المياه، دعم قطاع الصرف الصحي، دعم قطاع النفايات، مخصص سداد ديون، دعم قطاع النقل، دعم قطاعات أخرى". (منشورات وزارة المالية العمانية، 2023).

2. المتغير التابع: النمو الاقتصادي: "هو الزيادة الحاصلة أو المحققة في نصيب الفرد من (GDP) الحقيقي (القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال مدة محددة) التي تقيس مستوى المعيشة للفرد" (حواس،2021). أو "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الناتج الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة" (زروني،2000)، أو "هو الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، أو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي (GNP)" (وهيبة،2022).

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): "إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة" (السلمان والبكر،2016).

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)
IJFAES
September 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

أداة الدراسة والإجراءات المتبعة في الدراسة

استند الباحثان على المصادر الثانوية كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وهي على الشكل التالي:

1. قام الباحثان بالعودة إلى عدة دراسات عربية وأجنبية مثل المجلات العلمية والأطروحات ذات العلاقة بموضوع الدراسة لإعداد الإطار المفاهيمي للبحث.
2. قام الباحثان بالرجوع إلى بيانات خاصة بالإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي معدة، ومنشورة سابقاً في الموقع الالكتروني لوزارة المالية، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، إذ قام الباحثان بجمع بيانات الإنفاق الحكومي الشهرية، ومن ثم تحويلها إلى بيانات ربع سنوية وذلك توافر بيانات ربعية فقط للناتج المحلي الإجمالي.
3. قبل البدء بالتحليل لا بد من حساب معدل النمو الربعي لجميع بيانات الإنفاق الحكومي الربعية (النفقات الاستثمارية- النفقات الجارية- الإسهامات والنفقات الأخرى)، وكذلك حساب معدل النمو الاقتصادي الربعي باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي الربعية من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta x = ln \frac{x_t}{x_{t-1}}$$

وتم استخدم الرموز التالية لمتغيرات البحث:

GDPG: تمثل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي).

CE: نسبة نمو النفقات الجارية.

OE: نسبة نمو الإسهامات، والنفقات الأخرى.

IE: نسبة نمو النفقات الاستثمارية.

وتتضمن إجراءات الدراسة الخطوات التالية:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey & Fulle). وتنطوي هذه الخطوة على أهمية كبرى بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي ذات المقطع العرضي التي كثيراً ما تكون مترابطة. ويشمل اختبار ديكي - فولر الموسع عناصر متأخرة إضافية المعادلة لمعالجة قضايا الارتباط الذاتي (Poku, et al, 2022).

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)
IJFAES
September 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

2. تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) والتي اقترحها (Pesaran, et al, (2001، باستخدام بيانات الإنفاق الحكومي (IE, CE, OE) كمتغيرات مستقلة، والنمو الاقتصادي (GDPD) كمتغير تابع وحساب قيمة اختبار الحدود (Bounds Test)، لتحديد إمكانية وجود تكامل مشترك، وبالتالي وجود تأثير للنفقات الحكومية المختلفة على النمو الاقتصادي، حيث تتميز منهجية (ARDL) بقدرتها على حسب التأثيرات قصيرة الأجل بالإضافة إلى التغيرات طويلة الأجل التي يتم حسابها من خلال باقي نماذج الانحدار كالمربعات الضغرى وغيرها. كما أن هذه المنهجية تتميز بالقدرة على لتحليل بيانات السلاسل الزمنية، بصرف النظر عن رتبة استقرار المتغيرات، طالما أنه لا توجد متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني (2). ويمكن استخدامها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى (0) أو مستقرة عند الفرق الأول (1)، وأخيراً تعتبر الطريقة فعالة حتى مع حجم العينة الصغير (Onifade, et al, 2020).

يقوم اختبار الحدود على التحقق من الفرضية العدمية والتي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى مقابل الفرضية البديلة، المتمثلة في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالرجوع إلى المعادلة (1) أي معادلة المعاملات طويلة الأجل يمكن صياغة الفرضية العدمية والبديلة كما يلي:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4$$

$$H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4$$

ثم نقوم بمقارنة القيمة الإحصائية المقدرة لفيشر مع القيم الحرجة للحدود الدنيا والعليا، يتم إنشاء قيم الحد الأدنى على افتراض أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر، في حين أن الحد الأعلى هو بافتراض أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. يتم رفض فرضية العدم إذا كانت إحصائية فيشر أعلى من الحد الأعلى، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات. إذا انخفضت إحصائية فيشر عن الحد الأدنى، فإن الدراسة تفشل في رفض فرضية العدم، ومن ثم لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

3. إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج كالتأكد من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، وعدم وجود ارتباط ذاتي، واختبارات استقرار النموذج.
4. حساب معاملات التأثير طويلة الأجل من خلال النموذج التالي:

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)
IJFAES
September 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

$$\Delta GDPG_t=\beta_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_{1i}\, \Delta\, GDPG_{t-1}+\sum_{i=1}^{n2} \beta_{2i}\, \Delta\, IE_{t-1}+\sum_{i=1}^{n3} \beta_{3i}\, \Delta\, CE_{t-1} + \sum_{i=1}^{n4} \beta_{4i}\, \Delta\, OE_{t-1} + \vartheta_1\ GDPG_{t-1} + \vartheta_2\ IE_{t-1} + \vartheta_3\ CE_{t-1} + \vartheta_4\ OE_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث أنَّ:

Δ: تمثل الفرق الأول (1).

GDPG: تمثل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي).

CE: نسبة نمو النفقات الجارية.

OE: نسبة نمو الإسهامات، والنفقات الأخرى.

IE: نسبة نمو النفقات الاستثمارية.

β_0: تمثل ثابت المعادلة.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تمثل المعاملات قصيرة الأجل.

$\vartheta_1, \vartheta_2\ \vartheta_3, \vartheta_4$: تمثل المعاملات طويلة الأجل.

ε_t: يمثل الخطأ العشوائي.

5. حساب معاملات التأثير قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ التالي:

$$\Delta\ GDPG_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_{1i}\, \Delta\, GDPG_{t-1} + \sum_{i=1}^{n2} \beta_{2i}\, \Delta\, IE_{t-1} + \sum_{i=1}^{n3} \beta_{3i}\, \Delta\, CE_{t-1} + \sum_{i=1}^{n4} \beta_{4i}\, \Delta\, OE_{t-1} + \delta ECM_{\ t-1} + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث أنَّ:

$ECM_{\ t-1}$: يمثل حد تصحيح الخطأ.

δ: يمثل معامل حد تصحيح الخطأ.

التحليل الإحصائي والنتائج:

وفيما يلي نتائج التحليل الإحصائي بعد اتباع الخطوات السابقة:

1. نتائج اختبار الاستقرارية (Stationarity Test):

يشير الجدول رقم (1) إلى أن بعض المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى (GDPG, CE, OE)، بينما كانت النفقات الاستثمارية هي الاستثناء حيث كانت مستقرة في المستوى.

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (3), No (9), 2024
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2024.v3n9p6 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)
IJFAES
September 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

الجدول رقم (1): نتائج اختبار استقرار المتغيرات - المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي

اختبار ديكي فولر	قيمة اختبار T	GDPG	IE	CE	OE
عند المستوى(0)	مع ثابت	-2.635 no	-7.108 ***	-2.100 no	-2.513 no
	مع ثابت واتجاه عام	-1.918 no	-7.033 ***	-2.688 no	-2.415 no
	بدون ثابت واتجاه عام	2.018 no	-7.113 ***	-1.708 *	-2.393 **
اختبار ديكي فولر	قيمة اختبار T	Δ GDPG	Δ IE	Δ CE	Δ OE
(1) عند الفرق الأول	مع ثابت	-10.420 ***	-3.866 ***	-6.958 ***	-8.656 ***
	مع ثابت واتجاه عام	-10.491 ***	-4.416 ***	-6.8749 ***	-8.700 ***
	بدون ثابت واتجاه عام	-9.853 ***	-4.040 ***	-7.018 ***	-8.754 ***

no تشير إلى عدم معنوية المتغير.

* تشير إلى معنوية المتغير عند مستوى دلالة 10%.

** تشير إلى معنوية المتغير عند مستوى دلالة 5%.

*** تشير إلى معنوية المتغير عند مستوى دلالة 1%.

لكن بعد الاختبار عند المستوى الأول أصبحت جميع المتغيرات مستقرة، وبالتالي فإن شروط تطبيق منهجية (ARDL) محققة من حيث استقرار المتغيرات إما في المستوى أو عند الفرق الأول.

2. نتائج اختبار الحدود (Bounds Test):

يتضمن الجدول رقم (2) نتائج اختبار الحدود ويشير إلى أن قيمة اختبار فيشر للنموذج (F = 13.046) هي أعلى من القيمة العليا للاختبار بحسب Pesaran, et al, (2001)، وبالتالي فإنه يوجد تكامل مشترك بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار الحدود - المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	مستوى الدلالة	قيمة اختبار F	القيمة الدنيا عند المستوى (0)	القيمة العليا عند الفرق الأول (1)	القرار
GDPG	CE, IE, OE	%5	13.046	2.79	4.002	يوجد تكامل مشترك

وبالتالي يمكن الانتقال إلى الخطوات التالية وحساب معاملات التأثير طويلة الأجل وقصيرة الأجل لكل نوع من أنواع النفقات الحكومية، ولكن بعد إجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد من سلامة ومصداقية النموذج.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (9)
IJFAES
September 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (9)

نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

يوضح الجدول رقم (3) إلى نتائج الاختبارات التشخيصية كاختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي، و اختبار (Breusch-Godfrey) للارتباط التسلسلي، و اختبار (Ramsey RESET) لاستقرار النموذج، وتشير قيمة الاحتمال (Probability) والتي تجاوزت مستوى 5% في جميع الاختبارات إلى عدم معنوية الفرضيات البديلة لجميع هذه الاختبارات والتي تشير إلى عدم تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي، ووجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات، و عدم استقرارية النموذج تواليا.

الجدول رقم (3): نتائج الاختبارات التشخيصية - المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي	4.36	0.113
اختبار (Breusch-Godfrey) للارتباط التسلسلي، (إحصائية فيشر2, 42)	0.184	0.832
اختبار (Ramsey RESET) لاستقرار النموذج، (إحصائية فيشر1, 43)	2.305	0.136

وبالتالي نقبل الفرضية العدمية لجميع الاختبارات ونؤكد تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي، وعدم وجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات، وكذلك استقرار النموذج، ويمكننا الانتقال إلى الخطوات اللاحقة.

1. نتائج المعاملات طويلة الأجل:

يُظهر الجدول رقم (4) المعاملات طويلة الأجل للنموذج، ويشير إلى تأثير النفقات الحكومية الاستثمارية (IE) الإيجابي والمعنوي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل (β= 0.044)، ولكن الجدول يشير أيضاً إلى عدم معنوية معاملات باقي النفقات الحكومية حيث كانت القيمة الاحتمالية لها أكبر من (5%)، مما يؤكد عدم تأثيرها على في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (4): المعاملات طويلة الأجل - المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي

المتغيرات المستقلة	قيمة معامل β	الخطأ المعياري	قيمة اختبار ستودنت T	القيمة الاحتمالية
IE	0.044	0.019	2.285	0.027
CE	-0.033	0.034	-0.974	0.335
OE	0.001	0.018	0.078	0.938
C	0.258	0.255	1.013	0.316

تتفق هذه النتائج من حيث التأثير الإيجابي للنفقات الحكومية بشكل عام مع عدة دراسات منها على سبيل المثال الشمري والدخيل، (2019)، زنينة ومحمد، (2019)، Al Shahrani & Al Sadiq, (2014).

2. نتائج المعاملات قصيرة الأجل:

تُبين نتائج المعاملات قصيرة الأجل في الجدول رقم (5) أنَّ النفقات الحكومية الاستثمارية (IE) تؤثر أيضاً على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث تبين التقديرات أن لنفقات الاستثمار علاقة إحصائية دالة وإيجابية بنمو الناتج المحلي الإجمالي. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع نسبة مئوية واحدة في نفقات الاستثمار الحكومي سيؤدي إلى ارتفاع بنسبة 1.5% في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. كما يبين الجدول (5) أنَّ النفقات الحكومية الأخرى غير دالة ولا يوجد لها تأثير في النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، حيث كان معامل النفقات الجارية غير دالٍ عند مستوى دلالة (5%)، بينما لم تظهر النفقات والمساهمات الأخرى على الإطلاق في نموذج تصحيح الخطأ. وبشكل عام تتفق نتيجة التأثير قصير الأجل مع دراسة غانم (2022).

الجدول رقم (5): المعاملات قصيرة الأجل - المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي

المتغيرات المستقلة	قيمة معامل β	الخطأ المعياري	قيمة اختبار ستودنت T	القيمة الاحتمالية
COINTEQ*	-1.046	0.124	-8.436	0.000
D(CE)	0.069	0.037	1.873	0.067
D(IE)	0.016	0.005	2.888	0.005

R^2 = 0.611, F-Statistics = 37.66, Prob (F-statistic) = 0.000, Durbin-Watson stat = 1.929

كان معامل مصطلح تصحيح الخطأ (ECMt-1) ذا قيمة سالبة (-1.046)، ودالاً، وهذا يعني أن المتغيرات التي تنحرف عن التوازن في المدى القصير ستعود إلى التوازن بنسبة 104.6% كل عام، مما يشير إلى التعديل السريع للنظام نحو التوازن في أعقاب أي اضطراب.

كما تشير القيم أسفل الجدول (5) إلى صلاحية النموذج للتنبؤ، حيث أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد (R2) ذات قيمة كبيرة بمعنى أن 61.1% من تغيرات النمو الاقتصادي تُعزى إلى النفقات الحكومية، وكذلك فإن قيمة اختبار فيشر كبيرة ومعنوية، كما تشير قيمة اختبار (Durbin-Watson) إلى قيمة كبيرة تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

الاستنتاجات والمناقشة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان للفترة بين عامي 2010 الى 2022م باستخدام البيانات ربع السنوية، ويمكن تلخيص أهم استنتاجات الدراسة كما يلي:

1. تبين وجود تأثير ايجابي للأنفاق الحكومي بشكل عام في النمو الاقتصادي. ويرجع سبب ذلك إلى انتهاج الحكومة إستراتيجية وسياسة مالية متوازنة للنفقات الحكومية أدّت إلى زيادة النمو الاقتصادي، بالاعتماد على عدة مبادرات وخصوصاً خطة التوازن المالي متوسطة الأجل والبرنامج الوطني للاستدامة المالية. وقد توافقت هذه النتيجة مع عدة دراسات مثل: الشمري والدخيل (2019)، زنينة ومحمد (2019)، Al Shahrani & Al Sadiq (2014).
2. تبين أن الإنفاق الحكومي الاستثماري له آثار تحفيزية إيجابية في النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل، لكن التأثير في الأجل الطويل كان أكبر. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن النفقات الاستثمارية في القطاعات المختلفة ترفع من مستوى المعيشة، وتدعم الابتكار، وتزيد من فاعلية القطاع الخاص، مما يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويحفز النمو الاقتصادي. وتوافقت هذه النتيجة مع بعض الدراسات كدارسة Al Shahrani & Al Sadiq (2014) و Poku ,et al, (2022)، والشمري والدخيل (2019)، وعبدالحفيظ (2023)، وبشكل عام توافقت مع النظرية الكنزية.
3. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير للنفقات الجارية والإسهامات والنفقات الأخرى، لا في الأجل القصير، ولا في الأجل الطويل. ويُعزى ذلك الى ابتعاد مستوى الإنفاق الجاري عن محفزات الطلب الإجمالي بشكل فعال. وبشكل عام توافقت النتيجتان الثانية والثالثة مع دراسة غانم (2022).

توصيات الدراسة

يوصي الباحثان صانعي قرارات السياسة المالية في سلطنة عمان بما يلي:

1. التركيز بشكل كبير على النفقات الاستثمارية، وخصوصاً مشاريع البنى التحتية التي تحسّن الإنتاجية والابتكار، والقدرة الإنتاجية والتنافسية طويلة الأجل.

2. زيادة الاستثمارات بمجالات البحوث والتطوير والتعليم والتدريب على المهارات والرعاية الصحية، من أجل رفع مستوى المعيشة، وزيادة الابتكار، وتفعيل القطاع الخاص بما يضمن النمو الاقتصادي المستدام.
3. تحديد أولويات الاستثمار في القطاعات المذكورة في الفقرتين السابقتين من خلال التركيز على المشاريع التي لها تأثير مضاعف أكبر (مشروعات تخلق فرص عمل وتحفز الطلب في الاقتصاد)، وذلك دون إغفال الاستدامة والكفاءة المالية لهذه المشاريع، من أجل عدم إرهاق الخزينة العامة.
4. تفعيل الاستفادة من استثمارات البنى التحتية القائمة حالياً كالمدن الصناعية، الاقتصادية، السياحية، والموانئ، من أجل تحسين اللوجستيات، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

الدراسات المستقبلية المقترحة

من شأن إجراء مزيد من التحقيق في آثار الإنفاق الاستثماري العام في النمو الاقتصادي في بلدان الخليج، إلى جانب تأثير التضخم والسياسة النقدية في هذا النمو أن يعطي أفكاراً مفيدة في فهم الديناميات الاقتصادية للمنطقة. وفيما يلي بضع اقتراحات لصياغة دراسات بشأن هذا الموضوع:

1. دراسة تأثير النفقات الاستثمارية القطاعية (نفقات استثمارية لكل قطاع اقتصادي) على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان، وذلك من أجل المساعدة في تحديد القطاعات التي يؤثر الإنفاق الحكومي فيها بشكل أكبر على النمو الاقتصادي.
2. تأثير الإنفاق الاستثماري العام في النمو الاقتصادي في دول الخليج: إذ قامت دول الخليج تاريخيّاً باستثمارات كبيرة في مشاريع الهياكل الأساسية، والبرامج الإنمائية، وغيرها من قطاعات الاقتصاد الحاسمة. ويمكن للدراسات اللاحقة أن تجري تحليلاً أكثر تعمقاً لفعالية هذه النفقات الاستثمارية العامة عن طريق تقييم تأثيرها في النمو الاقتصادي الطويل الأجل. وهذا يتطلب تقييم مدى ما حققته هذه النفقات من تعزيز للإنتاجية، وحفز الابتكار، وتوليد فرص العمل، ودعم جوانب أخرى من النشاط الاقتصادي في المنطقة.
3. تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في بلدان الخليج كبير، لأنه يؤثر في قرارات الناس بشأن الاستهلاك والاستثمار والمدخرات. ويمكن لإجراء مزيد من التحقيق أن يدرس العلاقة بين التضخم والنمو

الاقتصادي في دول الخليج، وتقييم أثر تقلبات الأسعار في الاستقرار الاقتصادي العام، والقدرة التنافسية العالمية، وغير ذلك من جوانب التقدم الاقتصادي الإقليمي.

4. تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في بلدان الخليج، فهو ذو أهمية كبيرة، إذ تكتسي السياسة النقدية أهمية حاسمة في التحكم في النشاط الاقتصادي، وفي إدارة الضغوط التضخمية بفعالية. وينبغي مواصلة التحقيق في أثر السياسات النقدية لبلدان الخليج، مثل أسعار الفائدة، والاحتياطيات المقررة، وغيرها من الأدوات، على النمو الاقتصادي في المنطقة. وقد يشمل ذلك أيضاً دراسة الآليات التي تعمل من خلالها السياسة النقدية، بما في ذلك أثرها في الائتمان والاستثمار والاستهلاك.

المراجع العربية

1. حواس، أمين (2021). نماذج النمو الاقتصادي. منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.
2. زروني، مصطفى. (2000). النمو الاقتصادي وإستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
3. زنينة، عبد الحميد. ومحمد، محمد ياسين أبو غزالة (2020). دراسة وتحليل بين أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي دراسة حالة على الجزائر (1980-2018). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
4. السلمان، مهند. والبكر ، أحمد (2016). مفهوم الناتج المحلي الإجمالي. مؤسسة النقد العربي السعودي. إدارة الأبحاث الاقتصادية.
5. سومية، زويري (2017). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2015). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر قسم العلوم الاقتصادية: الجزائر).
6. الشتيوي، أسامة البشير. والبصير، أنور عبد الكريم (2023). أثر الانفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (2)، العدد (3)، سبتمبر2023م، ص ص 159-177.

7. الشمري، سارة أحمد. والدخيل، سارة محمد (2019). أثر الانفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985 – 2017. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد الحادي عشر، مايو 2019، ص ص 1- 18.

8. العامري، سعود. والحلو، عقيل (2020). مدخل معاصر في علم المالية العامة، العراق، الطبعة الثانية.

9. عبد الحفيظ، عبير (2023). دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية. مجلة جامعة الإسكندرية، المجلد (60)، العدد (3)، ابريل 2023، ص ص 115-147.

10. عمارية، مكي (2018). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986 -2017. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس: مستغانم، الجزائر.

11. غانم، محمد حسين حفني (2022). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990 -2018. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة- جامعة دمياط، المجلد (3)، العدد (1) - الجزء (2). يناير2022م، ص ص 1151-1189.

12. كداوي، طلال محمود (2005). علاقة الانفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة 1980 -2002. مجلة تنمية الرافدين، العدد (30). مارس 2005م، ص ص 109-118.

13. مداني، حسيبة (2015). أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980 -2014. مجاميع المعرفة، المجلد (3)، العدد (1). ديسمبر2017م، ص ص 11-21.

14. منشورات وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040. (2019)، وثيقة رؤية عمان 2040. مأخوذة من https://www.oman2040.om/oman2040.

15. منشورات وزارة الاقتصاد العمانية (2020)، وثيقة خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021-2025. مأخوذة من: https://www.economy.gov.om/library/10thplan/index.html.

16. منشورات وزارة المالية العمانية (2023)، نشرة الأداء المالي 2022، مأخوذة من: https://www.mof.gov.om/performance-bulletin.

17.ناشد، سوزي. (2008). أساسيات المالية العامة، بيروت. جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية كلية الحقوق: منشورات الحلبي الحقوقية. الطبعة الأولى.

18.الوذاني، سلمان عوض (2021). دراسة قياسية لتأثير مختلف مكونات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985 -2017. المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (30). نيسان2021م، ص ص 480-504.

19.وهيبة، شهات (2022). النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق. رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة الجزائر. الجزائر.

المراجع الأجنبية

1. Al Shahrani, Saad A. and Al Sadiq, Ali, (2014). Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: An Empirical Investigation. International Monetary Fund, Working Paper.
2. Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Association, 74(366a), 427-431. https://doi.org/10.2307/2286348
3. Poku, Kwasi. Opoku, Emmanuel & Agyeiwaa Ennin, Priscilla. (2022), The influence of government expenditure on economic growth in Ghana: An Ardl approach, Cogent Economics & Finance, 10:1, 2160036.
4. Onifade, S. T., Çevik, S., Erdoğan, S., Asongu, S., & Bekun, F. V. (2020). An empirical retrospect of the impacts of government expenditures on economic growth: New evidence from the Nigerian economy. Journal of Economic Structures, 9(1), 1–13.
5. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289-326. https://doi.org/10.1002/jae.616